المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي اليومي

4-12-2025

رقم الأرشفة SY-HR-DLR-2025-12-4

تاريخ الإصدار 5-12-2025

مقدمة التقرير

يرصد هذا التقرير اليومي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية، بما يشمل

- الحكومة السورية
- المجموعات المسلحة
- الحكومة التركية.
- الحكومة الإسرائيلية
- التحالف الدولي
- اي جهات اخرى ذات صلة، ...

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات، توزيعها الجغرافي، والجهات المسؤولة عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على المدنيين.

- يحتوي هذا التقرير على بيانات مرقمة وتحليلات حقوقية أولية بناءً على المعايير الدولية.
- جميع المعلومات الواردة تم توثيقها من مصادر ميدانية محايدة.
- يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر دون الإشارة للمصدر الكامل.

رصد وتحليل انماط الانتهاكات

القتل خارج نطاق القضاء واستهداف المدنيين – عدد الانتهاكات: 4 توزيع المحافظات: دمشق (1)، حمص (1)، حماة (1)، حلب(1) الجهات المنفذة: مجموعات مسلحة مرتبطة بالحكومة السورية، أفراد، مسلحون مجهولون، القوات النظامية السورية

- *الوصف النمطي: يتضمن هذا النمط حالات قتل متعمد لمدنيين خارج الإجراءات القضائية، عبر إطلاق نار مباشر، أو إعدامات ميدانية، أو قصف بالطائرات دون مبرر عسكري. الضحايا من فئات مدنية لا تشارك في الأعمال العدائية، وغالبًا ما تتم في مناطق خاضعة للسيطرة الرسمية للدولة*
- *الإطار القانوني المنتهك: المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقيات جنيف (المادة 3 المشتركة)، القوانين الجنائية السورية (القتل العمد، استعمال السلاح غير المشروع).*

الاعتقال التعسفي – عدد الانتهاكات: 5 توزيع المحافظات: إدلب (1)، دير الزور (1)، اللاذقية (2)، حماة(1) الجهات المنفذة: هيئة تحرير الشام، الإدارة الذاتية، أجهزة أمنية حكومية، مجموعات مسلحة تابعة للحكومة السورية

- *الوصف النمطي: يشمل هذا النمط اعتقال أفراد دون مذكرات قضائية، واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي، وغالبًا بناءً على انتماءاتهم الطائفية أو السياسية أو المهنية، مع غياب تام لضمانات المحاكمة العادلة.*
- *الإطار القانوني المنتهك: المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الدستور السوري، المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء.*

التمييز والاضطهاد على أساس ديني/طائفي/قومي/جندري – عدد الانتهاكات: 6 توزيع المحافظات: اللاذقية (3)، إدلب (1)، حلب (1)، حمص(1) الجهات المنفذة: الحكومة السورية، هيئة تحرير الشام، مجموعات غير رسمية مرتبطة بأجهزة أمنية

- *الوصف النمطي: يشمل هذا النمط الاضطهاد القائم على الهوية الدينية أو الطائفية أو القومية، أو استهداف النساء بالقوانين والتشهير والمعاملة التمييزية. يترافق غالبًا مع الاعتقال أو التشهير أو التجريم، أو الحط من الكرامة الإنسانية.*
- *الإطار القانوني المنتهك: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القوانين السورية التي تحظر التمييز.*

التهجير القسري وتغيير البنية السكانية – عدد الانتهاكات: 1 توزيع المحافظات: حلب(1) الجهات المنفذة: القوات الحكومية السورية

- *الوصف النمطي: يتجسد في استخدام القوة العسكرية أو القصف العشوائي لدفع السكان إلى النزوح، دون وجود مبررات عسكرية حقيقية، ما يغيّر التوزيع السكاني في مناطق مستهدفة، عادة على أساس الهوية.*

- *الإطار القانوني المنتهك: المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.*

الهجمات العشوائية ضد المدنيين – عدد الانتهاكات: 2 توزيع المحافظات: حلب (1)، السويداء(1) الجهات المنفذة: القوات النظامية السورية، وزارة الدفاع السورية

- *الوصف النمطي: تتضمن استخدام أسلحة ثقيلة أو طيران مسيّر ضد مناطق مدنية دون التمييز بين هدف عسكري ومدني، مما يؤدي إلى إصابات جماعية ونزوح.*
- *الإطار القانوني المنتهك: قواعد القانون الدولي الإنساني، مبدأ التناسب والتمييز، البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.*

انتهاك الحق في السكن والملكية – عدد الانتهاكات: 1 توزيع المحافظات: اللاذقية(1) الجهات المنفذة: جهاز الأمن العام الحكومي

- *الوصف النمطي: يشمل اقتحام مرافق مدنية صحية دون إذن قضائي، وتهديد بالإخلاء القسري لمراكز خدمات عامة للفئات الهشة، بهدف تحويلها إلى مرافق أمنية أو سياسية.*
- *الإطار القانوني المنتهك: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.*

الحرمان التعسفي من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية – عدد الانتهاكات: 1 توزيع المحافظات: دمشق(1) الجهات المنفذة: الحكومة السورية

- *الوصف النمطي: يتمثل في تقاعس الدولة عن توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة، مثل التدفئة والطاقة، مما يدفع السكان إلى ممارسات خطرة تهدد صحتهم وكرامتهم.*
- *الإطار القانوني المنتهك: المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.*

الاعتداء على السيادة والسلامة الإقليمية – عدد الانتهاكات: 7 توزيع المحافظات: ريف دمشق (1)، القنيطرة (5)، حلب (1) الجهات المنفذة: الجيش الإسرائيلي، القوات التركية

- *الوصف النمطي: يتضمن خروقات عسكرية أجنبية للحدود السورية، تشمل توغل بري، قصف جوي، أو إنشاء حواجز مؤقتة قرب منشآت مدنية دون تفويض دولي.*
- *الإطار القانوني المنتهك: ميثاق الأمم المتحدة (المادة 2)، القانون الدولي الإنساني.*

خطاب الكراهية والتحريض على العنف – عدد الانتهاكات: 1 توزيع المحافظات: اللاذقية(1) الجهات المنفذة: منصات إعلامية تابعة للحكومة السورية

- *الوصف النمطي: يشمل استخدام الإعلام الرسمي أو الموالي لتشويه سمعة أفراد أو مجموعات على أساس طائفي أو سياسي، دون محاكمات عادلة، ما يؤسس لمناخ من الكراهية والتمييز.*
- *الإطار القانوني المنتهك: المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القانون السوري حول النشر والتشهير.*

التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة – عدد الانتهاكات: 1 توزيع المحافظات: دير الزور(1) الجهات المنفذة: جهاز الأمن العام التابع للإدارة الذاتية

- *الوصف النمطي: يتمثل في استخدام العنف الجسدي أثناء عمليات التوقيف، وترويع المدنيين بإطلاق النار العشوائي، والتحقيق تحت الإكراه دون ضمانات قانونية.*
- *الإطار القانوني المنتهك: اتفاقية مناهضة التعذيب، الدستور السوري، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.*

تاريخ التوثيق	المحافظة	الحي أو القرية	الجهة	نوع الانتهاك	معتقل	جريح	قتيل	مخطوف/ة	غير محدد
04/12/2025	اللاذقية	كراج الفاروس	الحكومة السورية	الاختطاف تحت التهديد بالسلاح، احتجاز تعسفي، حرمان من الدفاع، تمييز قائم على النوع الاجتماعي والمعتقد، محاكمة غير قانونية، تهديد السلامة الجسدية والنفسية للنساء، تشهير قائم على النوع، استخدام التهم الأخلاقية كأداة للقمع، إفلات من العقاب	1	0	0	0	0
04/12/2025	إدلب	معرة مصرين	الحكومة السورية	الاعتقال التعسفي، التمييز القائم على المعتقد، الاضطهاد الطائفي، حرمان من الحرية دون مسوّغ قانوني، غياب الإجراءات القضائية العادلة	1	0	0	0	0
04/12/2025	حلب	دير حافر	الحكومة السورية	استهداف غير قانوني للمدنيين، استخدام سلاح فتاك ضد مناطق مأهولة، تمييز قائم على الهوية القومية، ترويع مدنيين، تهجير قسري، جريمة حرب محتملة	0	3	0	0	0
04/12/2025	اللاذقية	مدينة اللاذقية	الحكومة السورية	اقتحام مرفق صحي مدني، تهديد بإخلاء قسري، تقييد حق الطفل في الرعاية الصحية، قصور مؤسسي في حماية ذوي الإعاقة، تمييز اجتماعي ضد الفئات الفقيرة، تغوّل أمني على البنية الخدمية المدنية	0	0	0	0	0
04/12/2025	حمص	تدمر	الحكومة السورية	فساد مؤسسي، تلاعب بإجراءات العدالة، إفلات من العقاب، ضعف رقابة قضائية، تقييد غير مباشر للحق في الإنصاف، تهديد للسلم الأهلي	0	0	0	0	0
04/12/2025	السويداء	المجدل	الحكومة السورية	استخدام القوة العسكرية ضد مناطق مدنية، تهديد الأمن المجتمعي، استعمال أسلحة ثقيلة ضمن بيئة غير قتالية، قصور مؤسسي في ضبط القوات المسلحة، إخلال بالواجب الدستوري في حماية المدنيين	0	0	0	0	0
04/12/2025	دمشق	مدينة دمشق	الحكومة السورية	تلاعب اقتصادي ممنهج، تهديد الأمن الاجتماعي، قصور مؤسسي في توفير الحد الأدنى من مقومات المعيشة، انتهاك الحق في مستوى معيشي لائق، إهمال متعمد في أداء الواجبات الخدمية	0	0	0	0	0

04/12/2025	دمشق	حي التضامن	الحكومة السورية	القتل خارج نطاق القانون، استخدام السلاح الناري من قبل جهة ذات صلة رسمية، ترويع مدنيين، تهديد الأمن المجتمعي، قصور مؤسسي في ضبط الجهات الرديفة	0	0	1	0	0
04/12/2025	درعا	مدينة الصنمين	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	اعتداء مسلح على مدنيين، استهداف قائم على الثأر العائلي، ترويع مجتمعي، ضعف الدولة المركزية في فرض الأمن، تهديد السلامة الجسدية للأفراد	0	3	0	0	0
04/12/2025	حمص	حي الزهراء	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	القتل خارج نطاق القانون، إعدام ميداني، استهداف قائم على الهوية الطائفية، ترويع مجتمعي، تقاعس مؤسسي في حماية المواطنين، تهديد للسلم الأهلي	0	0	1	0	0
04/12/2025	حماة	مدينة مصياف	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	القتل خارج نطاق القانون، استهداف قائم على الهوية والانتماء السياسي، إعدام ميداني، ترويع مجتمعي، تهديد للسلم الأهلي، تقاعس مؤسسي في ضبط القوى الرديفة	0	0	1	0	0
04/12/2025	اللاذقية	حي الفاخورة	الحكومة السورية	الاعتقال التعسفي، انتهاك قرينة البراءة، تشهير إعلامي ممنهج، تمييز قائم على الانتماء الطائفي، حرمان من المحاكمة العادلة، استغلال النفوذ الأمني، تقييد حرية المهنة	1	0	0	0	0
04/12/2025	اللاذقية	قرية جناتا	الحكومة السورية	محاولة اختطاف باستخدام القوة، تهديد السلامة الجسدية للنساء، ترويع مدنيين، استهداف قائم على النوع والطائفة، قصور مؤسسي في الحماية الأمنية المحلية	0	0	0	0	1
04/12/2025	دير الزور	بلدة الكشمة	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	الاعتقال التعسفي، انتهاك حرمة المنازل، ترويع المدنيين، الاستخدام المفرط للقوة، الإيذاء الجسدي، التعدي على الملكية الخاصة، الإفلات من العقاب، إساءة استخدام السلطة الأمنية	7	3	0	0	0
04/12/2025	ريف دمشق	تلة باط الوردة	الحكومة الاسرائيلية	اعتداء جوي أجنبي على سيادة دولة، استخدام طائرة مسيّرة هجومية، تهديد مباشر للأمن المدني، خرق للقانون الدولي، استهداف محتمل دون إعلان حالة نزاع	0	0	0	0	0

04/12/2025	القنيطرة	بئر عجم و رويحينة	الحكومة الاسرائيلية	خرق لسيادة الدولة، توغل عسكري بري، تهديد للسكان المدنيين، انتهاك لقواعد القانون الدولي، استفزاز عسكري في منطقة نزاع غير نشط	0	0	0	0	0
04/12/2025	القنيطرة	بئر عجم	الحكومة الاسرائيلية	توغل عسكري أجنبي، خرق لسيادة الدولة، تهديد مباشر للسكان المدنيين، انتهاك للقانون الدولي	0	0	0	0	0
04/12/2025	القنيطرة	رويحينة	الحكومة الاسرائيلية	توغل عسكري أجنبي، تهديد أمني مباشر، خرق لسيادة الدولة، عمل عدواني في بيئة مدنية	0	0	0	0	0
04/12/2025	القنيطرة	شمال سد كودنا – قرب عين زيوان	الحكومة الاسرائيلية	توغل بري عسكري، خرق للسيادة، تهديد بيئة مدنية، استعراض قوة في منطقة حدودية	0	0	0	0	0
04/12/2025	القنيطرة	زبيدة الغربية	الحكومة الاسرائيلية	توغل عسكري أجنبي، نصب حاجز مؤقت قرب مرفق تعليمي، تهديد مباشر للأطفال والمدنيين، خرق لسيادة الدولة، مخالفة لقواعد حماية المنشآت المدنية في القانون الدولي الإنساني	0	0	0	0	0
04/12/2025	حلب	جنوب بلدة الخفسة	الحكومة التركية	قصف جوي أجنبي لموقع مدني، إصابة مدنيين، استهداف غير مشروع بذريعة عسكرية، خرق لمبدأ التمييز، تهديد حياة المدنيين، انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني	0	4	0	0	0
الإجمالي					11	13	3	0	1

أولا – الحكومة السورية

المحافظة :اللاذقية

المكان: محافظة اللاذقية <مدينة اللاذقية <كراج الفاروس

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: الاختطاف تحت التهديد بالسلاح، احتجاز تعسفي، حرمان من الدفاع، تمييز قائم على النوع الاجتماعي والمعتقد، محاكمة غير قانونية، تهديد السلامة الجسدية والنفسية للنساء، تشهير قائم على النوع، استخدام التهم الأخلاقية كأداة للقمع، إفلات من العقاب

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات مستجدات خطيرة في قضية اختطاف واحتجاز السيدة يارا سلمان، وهي مواطنة سورية من الطائفة العلوية، تم اختطافها في 30 تشرين الأول / أكتوبر 2025 من كراج الفاروس في مدينة اللاذقية، على يد شخص يُدعى (أ. ف، تولد 1990) تحت التهديد بالسلاح، مع تهديد مباشر بالاعتداء على أحد أفراد عائلتها.

التوثيق:

وفق الشهادات: في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 2025، استطاعت الضحية إرسال نداء استغاثة، تمكّن ذووها من خلاله من تحديد مكان احتجازها في بلدة قورقنيا ضمن مناطق ريف إدلب. إثر ذلك، توجهت دورية من جهاز الأمن العام إلى الموقع، لكنها قامت باعتقال الضحية يارا نفسها، واحتجازها في فرع المباحث الجنائية في مدينة حارم، دون مذكرة توقيف أو سند قانوني، ودون تمكينها من توكيل محامٍ أو التواصل الحر مع عائلتها.

لاحقًا، وبدل فتح تحقيق بجريمة الخطف، السيدة يارا أُحيلت إلى النيابة العامة في سرمدا، وسط تسريبات عن نية إحالتها إلى المحاكمة بتهمة "زنا الثيب"، استنادًا إلى علاقة قسرية نشأت تحت الإكراه والاحتجاز، ما يُعد **تجريمًا مضاعفًا للضحية وتكريسًا للعنف القائم على النوع.**

تشير الوقائع إلى بيئة عامة من **التمييز الممنهج ضد النساء**، خاصة من الخلفيات الطائفية المختلفة، وسط سياسة إعلامية تضليلية تنكر وقوع حالات الخطف والاحتجاز، مع توجيه الاتهام للضحايا أنفسهن وتحميلهن مسؤولية الجريمة المرتكبة ضدهن.

التقييم الحقوقي:

تشكل القضية الموثقة انتهاكًا جسيمًا ومركبًا للحقوق الأساسية للمرأة، بدءًا من **الاختطاف تحت التهديد المسلح**، وصولًا إلى **الاحتجاز التعسفي، وانتهاك الخصوصية، والتشهير، والتجريم القائم على النوع والمعتقد** .ما يجري هو محاولة لإعادة تأطير الضحية كجانية، في ظل **تواطؤ من سلطات الأمر الواقع**، وغياب كامل لأي آلية تحقيق مستقلة أو محاسبة فعلية للخاطف، في بيئة تُحمّل النساء المسؤولية عن الجريمة المرتكبة بحقهن. يُعتبر ذلك مثالًا صارخًا على **الاستغلال القضائي للنساء كأداة قمع اجتماعي وطائفي**، وتهديدًا متصاعدًا لسلامة النساء في مناطق النزاع المسلح.

المحافظة :إدلب

المكان :محافظة إدلب ،معرة مصرين

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :الاعتقال التعسفي، التمييز القائم على المعتقد، الاضطهاد الطائفي، حرمان من الحرية دون مسوّغ قانوني، غياب الإجراءات القضائية العادلة

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات إقدام جهاز "الأمن العام" التابع لهيئة تحرير الشام في محافظة إدلب، بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025، على اعتقال المواطن خالد جبارة، المنحدر من محافظة الرقة، والمقيم سابقًا في بلدة الفوعة، ثم في معرة مصرين لاحقًا، بين أبناء عشيرته.

التوثيق:

وفق الشهادات: خالد جبارة تعرض للاعتقال دون مذكرة قضائية أو أمر صادر عن سلطة قضائية معترف بها،

وذلك على خلفية اتهامات تتعلق بـ "التورط بانتهاكات"، دون إبراز أي أدلة ملموسة، ودون السماح له أو لعائلته بالاطلاع على الملف القانوني إن وُجد.

مصادر مقربة من المعتقل وأبناء عشيرته أكدت أن السبب الفعلي للاعتقال هو انتماؤه الديني (متشيّع)، وعلاقاته السابقة مع شخصيات أو جهات مرتبطة بإيران، وهو ما يُشكل **استهدافًا مباشرًا على أساس المعتقد والارتباط العقائدي**، وليس استنادًا إلى سلوك جنائي مثبت.

- **صورة المعتقل خالد**

التقييم الحقوقي:

يشكل هذا الاعتقال انتهاكًا صريحًا للحق في الحرية والأمان الشخصي، ويُعد **اعتقالًا تعسفيًا قائمًا على التمييز العقائدي والطائفي** .يتم ذلك ضمن مناطق خارجة عن السيطرة الرسمية للدولة، حيث تُهيمن قوى مسلحة غير شرعية (هيئة تحرير الشام) تمارس الاعتقال والتوقيف بدون سند قانوني معترف به. غياب ضمانات المحاكمة العادلة، والاحتجاز بناءً على المعتقد أو الخلفية الدينية، يمثل **نمطًا من الاضطهاد الممنهج** الذي يهدد مبدأ التعددية وحرية الفكر والضمير.

المحافظة :حلب

المكان :محافظة حلب ◄ريف حلب الشرقي ◄بلدة دير حافر

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :استهداف غير قانوني للمدنيين، استخدام سلاح فتاك ضد مناطق مأهولة، تمييز قائم على الهوية القومية، ترويع مدنيين، تهجير قسري، جريمة حرب محتملة

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام مسلحي وزارة الدفاع السورية باستهداف مناطق سكنية مأهولة في بلدة دير حافر بريف حلب الشرقي، بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025، ما أسفر عن إصابة ثلاثة مدنيين بجروح متفاوتة نتيجة قصف بطائرة مسيّرة، وأضرار مادية كبيرة لاحقة بفعل القصف المدفعي على البلدة.

التوثيق:

وفق الشهادات: الاستهداف وقع في منطقة تُعرف بكونها **تجمعًا سكانيًا كرديًا**، حيث سُجلت إصابات مباشرة في صفوف المدنيين، دون وجود مؤشرات على نشاط عسكري سابق أو اشتباكات مسلحة في محيط البلدة لحظة تنفيذ الهجوم، ما يشير إلى **انتهاك لمبدأ التمييز والتناسب في القانون الدولي الإنساني.**

فإن استخدام الطائرات المسيرة والأسلحة الثقيلة في القصف أدى إلى حالة من الذعر العام، ونتج عنه موجة نزوح داخلية واسعة لسكان البلدة باتجاه المناطق الشمالية الشرقية الأكثر أمنًا، في ظل غياب أي إجراءات وقائية أو تحذيرات مسبقة، ما يشير إلى تعمد الإضرار بالمدنيين.

- **صورة احد الجرحى:**

التقييم الحقوقي:

يعكس هذا الهجوم نمطًا من **الاستهداف الممنهج لمناطق سكنية مدنية** باستخدام أسلحة فتاكة (طائرات مسيّرة ومدفعية)، دون وجود أهداف عسكرية واضحة، ما يمثل **انتهاكًا جسيمًا لقواعد النزاع المسلح** .توقيت القصف وموقعه (منطقة مأهولة ذات غالبية كردية) يشير إلى **احتمال وجود دافع تمييزي** قائم على الهوية القومية، ويدل على تعمد إحداث أذى واسع النطاق بحق المدنيين. ما نتج عن الهجوم من إصابات، وأضرار مادية، ونزوح قسري، يؤكد تصاعد **سياسات القمع العنيف** في التعامل مع تجمعات محددة داخل مناطق النزاع، في ظل غياب أي تحقيق رسمي أو محاسبة.

المحافظة :اللاذقية

المكان :محافظة اللاذقية <مدينة اللاذقية

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :اقتحام مرفق صحي مدني، تهديد بإخلاء قسري، تقييد حق الطفل في الرعاية الصحية، قصور مؤسسي في حماية ذوي الإعاقة، تمييز اجتماعي ضد الفئات الفقيرة، تغوّل أمني على البنية الخدمية المدنية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات حادثة اقتحام عناصر مسلحة تابعة لجهاز الأمن العام في الحكومة السورية لمركز علاج أطفال التوحد المجاني – وهو المركز الوحيد من نوعه في مدينة اللاذقية، والذي يُقدم خدمات مجانية للأطفال من ذوي الإعاقة، وذلك بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: الاقتحام هو الثاني من نوعه، حيث سبق أن تم اقتحام المركز قبل أشهر، وتم احتواء الحادث حينها بمساعٍ أهلية دون تدخل قانوني واضح. أما في الحادث الأخير، فقد دخلت دورية مسلحة من الأمن العام إلى المركز دون إذن قضائي، وأبلغت العاملين بأن هناك "أمرًا صادرًا من دمشق" يقضي بإخلاء المركز فورًا،

تمهيدًا لتحويل البناء إلى مركز لتدريب "قادة الإدارة السياسية"، رغم كونه مرفقًا خيريًا تأسس بمنحة رسمية في عهد الحكومة السابقة لخدمة الأطفال من ذوي التوحد وذويهم من الفئات الأشد فقرًا.

أثار الحادث حالة من الذعر بين الأطفال، وغضبًا عارمًا في أوساط الأهالي، الذين أكّدوا أن أبناءهم لا يملكون أي بديل، في ظل الغلاء وغياب الدعم الرسمي. ووصف العاملون في المركز ما يجري بأنه **كارثة أخلاقية وإدارية تعكس انهيار منظومة الحماية للطفولة والإعاقة في الدولة،** مشيرين إلى أن **الدولة تُقدّم تدريب كوادرها السياسية على حساب بكاء الأمهات ومعاناة الأطفال المرضى.**

التقييم الحقوقي:

تشكل الحادثة انتهاكًا مباشرًا لحقوق الطفل، وحق ذوي الإعاقة في الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم التأهيلي، كما تُظهر حالة **قصور مؤسسي وانحياز واضح ضد الفئات الأكثر هشاشة.** الاقتحام المسلح لمرفق صحي، دون إذن قضائي، يمثل **تغوّلًا أمنيًا على الخدمات المدنية،** واستخدامًا مفرطًا للسلطة لتجريد الفئات الضعيفة من حقوقها. تحويل مرفق رعاية إلى مقر أمني – سياسي يُعد **مؤشرًا على تدهور البنية المؤسسية في الدولة،** وتآكل الحدود الفاصلة بين المجال المدني والمجال العسكري/الأمني.

المحافظة :حمص

المكان :محافظة حمص ◄مدينة تدمر

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)
نوع الانتهاك :فساد مؤسسي، تلاعب بإجراءات العدالة، إفلات من العقاب، ضعف رقابة قضائية، تقييد غير مباشر للحق في الإنصاف، تهديد للسلم الأهلي

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات، ضعف **آليات المحاسبة داخل أجهزة إنفاذ القانون،** وغياب الشفافية في إدارة ملفات المحتجزين والموقوفين، حيث لا تُتاح الإجراءات القضائية النزيهة، وتغيب معايير العدالة، خاصة في القضايا التي تتعلق بأفراد لهم صلة أو نفوذ لدى جهات أمنية أو عسكرية ومنها

حادثة الافراج عن المدعو محمد سمير الأص، في مدينة تدمر وهو متهم محليًا بارتكاب انتهاكات بحق عدد من الأهالي خلال السنوات الماضية.

التوثيق:

وفق الشهادات: خروج مظاهرات شعبية في مدينة تدمر بريف حمص الشرقي، بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025، خرج المحتجون إلى شوارع المدينة بعد أن تسرّبت معلومات تفيد بأن المفرج عنه غادر السجن رغم وجود ادعاء شخصي بحقه، وتُوّجه الاتهامات إلى عناصر من جهاز الأمن العام بتلقي رشاوى مالية كبيرة مقابل تسهيل خروجه، ما أثار غضبًا واسعًا في الأوساط المحلية. المظاهرات التي خرجت في المدينة رُفعت فيها لافتات تطالب بمحاسبة المتورطين في إطلاق سراح المتهم، وبتطهير المؤسسات الأمنية من الفساد، في حين لم تُسجل حتى ساعة التوثيق أي استجابة رسمية أو فتح تحقيق معلن.

التقييم الحقوقي:

تمثل هذه الحادثة انتهاكًا مركبًا للحق في العدالة والمحاسبة، وتكشف عن **فساد مؤسسي ممنهج داخل جهاز أمني رسمي**، أدى إلى تعطيل مسار قضائي مشروع، ومنح الإفلات من العقاب لمتهم بارتكاب انتهاكات بحق المدنيين. الحراك الشعبي الذي أعقب الإفراج يعكس فقدان الثقة المجتمعية بالمؤسسات الرسمية، ويمثل مؤشرًا على حالة احتقان متصاعدة، ناتجة عن غياب الشفافية، و**ضعف سيطرة الدولة على الأجهزة الأمنية** من جهة، وتفشي المصالح الخاصة داخل بنية السلطة من جهة أخرى.

يشكل هذا الانتهاك حالة من **التلاعب المنهجي بمسار العدالة**، وفي حال ثبوت الرشوة وتواطؤ الأجهزة الرسمية، يمكن تصنيفه ضمن **الفساد المؤسسي الذي يرقى إلى حرمان جماعي من الحق في المحاسبة** .كما أن غياب المحاسبة عن حالات مشابهة قد يُرسخ ثقافة الإفلات من العقاب ويؤدي إلى **انهيار الثقة في المؤسسات القضائية والأمنية**، مما يُعتبر انتهاكًا جسيمًا للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

المحافظة :السويداء

المكان :محافظة السويداء <ريف السويداء الشمالي <قرية المجدل

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :استخدام القوة العسكرية ضد مناطق مدنية، تهديد الأمن المجتمعي، استعمال أسلحة ثقيلة ضمن بيئة غير قتالية، قصور مؤسسي في ضبط القوات المسلحة، إخلال بالواجب الدستوري في حماية المدنيين

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام **فصائل تابعة لوزارة الدفاع السورية،** بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025، بتنفيذ **هجوم بأسلحة ثقيلة على قرية المجدل الواقعة شمال قرية المزرعة في ريف السويداء الشمالي.**

التوثيق:

وفق الشهادات: الهجوم تم باستخدام **قذائف وأسلحة ثقيلة،** رغم كون المنطقة **سكنية بالكامل ولا تُعد ساحة مواجهة نشطة،** ما تسبب بحالة من الذعر بين السكان المحليين، وتسجيل أضرار مادية في ممتلكات مدنية (يُجرى التحقق من حجمها).

في المقابل، **تدخلت قوات الحرس الوطني،** للرد على مصادر النيران واحتواء التصعيد، دون ورود معلومات عن سقوط إصابات بشرية حتى ساعة التوثيق.

التقييم الحقوقي:

يشكل استخدام القوات النظامية أو الرديفة للأسلحة الثقيلة ضد مناطق مدنية **نمطًا خطيرًا من السلوك الأمني العنيف داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة،** ويُظهر **قصورًا مؤسسيًا في الالتزام بالواجبات الدستورية في حماية الأرواح والممتلكات.** كما أن تكرار هذا النمط من الرد الأمني في محافظة السويداء يُشير إلى **أزمة حوكمة، وإخفاق في إدارة النزاع الاجتماعي بوسائل سلمية،** ما يعزز شعور السكان المحليين بالاستهداف، ويُهدد السلم الأهلي.

المحافظة :دمشق

المكان :محافظة دمشق < مدينة دمشق

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :تلاعب اقتصادي ممنهج، تهديد الأمن الاجتماعي، قصور مؤسسي في توفير الحد الأدنى من مقومات المعيشة، انتهاك الحق في مستوى معيشي لائق، إهمال متعمد في أداء الواجبات الخدمية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات، اعتماد عدد من سكان مدينة دمشق على وسائل بدائية أو خطرة للتدفئة في ظل غياب آليات دعم حكومي فعالة. المواطنين يلجؤون إلى جمع الحطب من المسطحات الخضراء العامة، وحرق الأحذية القديمة، وحتى تكسير أثاث منازلهم لاستخدامه كوقود للتدفئة، في ظل غياب مقومات الوصول إلى مصادر الطاقة البديلة، وارتفاع تكاليف المازوت إلى مستويات تتجاوز الحد الأدنى للقدرة الشرائية للمواطنين.

التوثيق:

وفق الشهادات:

- المواطن حسن شحادة الابرص, استعمل الحطب مما يتوفر بالشوارع والاحراش القليلة رغم خطورة هذا العمل فعندما يقبضون عليك تلتقط الاغصان من ارضيات الحدائق والمسطحات الخضراء سيقومون بعمل قضية وطنية ضدك اونك تخرب البيئة وتسرق الثروة الوطنية الخ.
- المواطن يونس غسان مسعود, لا بد من الاعتراف ان ثمن المازوت خرج من نطاق قدرتنا الشرائية, أصلا ليس لدينا مدفأة, فأصغر مدفأة تعمل على المازوت ثمنها مليون ونصف, وبالتالي سنعتمد على الكهرباء, رغم اننا تعودنا على الحياة بدون كهرباء فالأعمال التي تحتاج ضور وانارة نؤجلها للنهار والاعمال التي تحتاج كهرباء نراكمها لنلحق فترة الوصل التي لا تتجاوز ساعتين في افضل الحالات.
- المواطنة سمر عيسى, يبدو انكم لستم من هذه البلد (في لهجة استغراب) نحن السوريين تعودنا ان نستعمل كل شيء بإعادة تدويره, وحاليا نحرق الأحذية القديمة لنتدفأ عليها وهي تدوم طويلا بالاشتعال وتدفئ جيدا وما عليك سوى تحمل الرائحة الكريهة وناتج الاحتراق من قطع هباب اسود يشبه الثلج

لكنه اسود, وسعر كيلو الأحذية القديمة (الشحاطيط) بين 5000 الاف و عشرة الاف حسب نوع وخامة الحذاء.

- المواطن ياسر مردم بيك, لا بد من إيجاد سلسلة من الحلول الإدارية من قبل الحكومة لتصل بالنهاية الى الدفء في منازلنا, وهذا حلم مناله بعيد, وطويل الأمد, لذلك اقولها بصراحة, (نحن نحرق كل شيء حتى نتدفأ), نحرق تراثنا وصورنا وتاريخنا وماضينا واحلامنا وايامنا ومستقبلنا, وابوابنا الخشبية وصناديق الجد والجدة الخشبية ودرابزين الخشب واطارات اللوحات – نحرق كل شيء, قالها بغضب وانصرف.

التقييم الحقوقي:

يعكس هذا النمط من السلوك حالة قصور مؤسسي مزمن في إدارة الخدمات الأساسية داخل مناطق سيطرة الدولة السورية، لا سيما فيما يتعلق بالطاقة والتدفئة. يتجلّى هذا القصور في غياب منظومة دعم فعّالة، وتفاقم الفجوة بين الأسعار الرسمية والقدرة الشرائية، وغياب أي سياسات وقائية تحمي السكان من التدهور الشتوي المتكرر. يؤثر هذا الانهيار الخدمي على النسيج الاجتماعي ويهدد الأمن الإنساني، ويؤدي إلى سلوكيات خطرة مثل حرق النفايات أو مواد سامة أو ممتلكات شخصية، ما يضاعف المخاطر الصحية والبيئية والنفسية.

يشكّل هذا الانتهاك انتهاكًا جسيمًا للحق في الكرامة والعيش الآمن، ويدخل في إطار **الإهمال المنهجي في توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**، ما قد يرتقي – في حال اتساعه وتكراره – إلى **نمط من الاضطهاد القائم على الوضع الاقتصادي**، خصوصًا إذا ما اقترن بسياسات تقنين تمييزية أو غير شفافة.

المحافظة: دمشق

المكان :محافظة دمشق ‹حي التضامن ‹شارع المالكي

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :القتل خارج نطاق القانون، استخدام السلاح الناري من قبل جهة ذات صلة رسمية، ترويع مدنيين، تهديد الأمن المجتمعي، قصور مؤسسي في ضبط الجهات الرديفة

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات مقتل امرأة مجهولة الهوية، يُقدّر عمرها في الأربعينيات، بطلقات نارية متعددة، وذلك في شارع المالكي ضمن حي التضامن جنوبي العاصمة دمشق، بتاريخ 3 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: وقعت الجريمة بالقرب من فرن سميحة، وهي منطقة ذات كثافة سكانية ومجاورة لعدد من الأبنية السكنية. جريمة القتل تمّت خلال محاولة سرقة منزل من قبل عصابة مسلحة يُشتبه بارتباطها بجهة تابعة لوزارة الدفاع، حيث أقدمت هذه المجموعة على إطلاق النار مباشرة على المرأة التي حاولت منعهم من الدخول، ما أدى إلى مقتلها على الفور.

يُشار إلى أن موقع الجريمة يقع ضمن مناطق سيطرة الحكومة السورية الكاملة، وأن انتشار مجموعات مسلحة ذات صلة رسمية دون إشراف مباشر أو رقابة فعالة، بات يُشكّل تهديدًا متزايدًا لأمن المدنيين، ويؤسس لحالة من الإفلات من العقاب.

الجثة وُجدت ممددة على الأرض قرب مدخل البناء، وأن ملامحها لم تُعرف حتى لحظة إعداد هذا التقرير، ولم تصدر عن الجهات الرسمية أي معلومات واضحة عن هوية الضحية أو الجهة المسؤولة عن الجريمة، رغم وقوع الحادثة في وضح النهار.

- **صورة الضحية**

التقييم الحقوقي:

يشكل هذا الحادث انتهاكًا صارخًا للحق في الحياة، ويمثل نمطًا متكررًا من الانفلات الأمني الناجم عن انتشار مجموعات مسلحة تعمل باسم جهات رسمية أو تحت مظلتها، دون رقابة مباشرة أو مساءلة قانونية فعّالة. هذا النمط يعكس حالة **قصور مؤسسي مزمن** في السيطرة على القوى الرديفة، ويهدد بشكل مباشر الأمن المجتمعي، ويقوّض سيادة القانون، كما يُرهب المدنيين ويقوّي منطق السلاح في التعامل داخل مناطق يُفترض أنها تحت سلطة الدولة.

ثانيا – مجموعات مسلحة/ قوات رديفة / قوات امر واقع

المحافظة :درعا

المكان :محافظة درعا ‹مدينة الصنمين

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :اعتداء مسلح على مدنيين، استهداف قائم على الثأر العائلي، ترويع مجتمعي، ضعف الدولة المركزية في فرض الأمن، تهديد السلامة الجسدية للأفراد

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات وقوع اعتداء مسلح في مدينة الصنمين بريف درعا الشمالي بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025، تمثل بإلقاء قنبلة يدوية على منزل المواطن المدني المعروف باسم أبو سمير الجيدوري في الحي الشرقي من المدينة، ما أدى إلى إصابة ثلاثة من أفراد الأسرة.

التوثيق:

وفق الشهادات:

ثبت أن الضحايا هم رب الأسرة أبو سمير، وزوجته التي وصفت إصابتها بأنها بالغة وخطيرة، إضافة إلى إصابة ابنه. ونظرًا لتعقيد الحالة الصحية للمصابين الثلاثة، تم نقلهم إلى أحد المشافي في دمشق للحصول على رعاية متقدمة.

نشوب حريق في منزل المواطن خليل العتمة في المدينة ذاتها، نتيجة قيام أحد أبناء خليل بإلقاء قنبلة يدوية على منزل أبو سمير، ضمن سياق خلافات قديمة وعمليات ثأر متبادلة بين الطرفين.

التقييم الحقوقي:

يعكس هذا الحادث نمطًا من العنف الأهلي غير المنضبط في منطقة تشهد ضعفًا واضحًا في سيطرة الدولة على السلاح والمجموعات المحلية. يشكل الاعتداء تهديدًا مباشرًا للحق في الحياة والسلامة الشخصية، ويؤشر إلى فراغ أمني تستغله جهات مجهولة أو محلية لفرض القوة خارج إطار القانون. تصاعد الثأر المسلح داخل

تجمعات مدنية يدل على **ضعف الدولة المركزية** في ضبط الأمن وإدارة النزاعات، ويؤدي إلى آثار اجتماعية خطيرة، تشمل ترويع المدنيين وتفاقم الاحتقان والتفكك المجتمعي.

يشكل هذا السلوك انتهاكًا جسيمًا للحق في الحياة والسلامة الجسدية، وفي حال اتساع نطاقه وتحوله إلى نمط منهجي أو تسامح رسمي، يمكن أن يدخل ضمن إطار **الفشل المنهجي للدولة في حماية المدنيين**، وقد يرتقي إلى تصنيف أوسع بوصفه تهديدًا للسلم الأهلي وشرطًا مساعدًا لنشوء **جرائم ضد الإنسانية** إذا اقترن بسياسات تقاعس أو استهداف جماعي.

المحافظة :حمص

المكان :محافظة حمص ‹مدينة حمص ‹حي الزهراء

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)
نوع الانتهاك :القتل خارج نطاق القانون، إعدام ميداني، استهداف قائم على الهوية الطائفية، ترويع مجتمعي، تقاعس مؤسسي في حماية المواطنين، تهديد للسلم الأهلي

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات حادثة مقتل المواطن السوري يامن خضر حمود، البالغ من العمر 21 عامًا، وهو من سكان حي الزهراء (ذي الغالبية العلوية) في مدينة حمص، وذلك بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: فإن الضحية كان يعمل في توصيل الطلبات (Delivery) لدى مطعم محلي يدعى "جاج وتوم"، وقد خرج ظهر ذلك اليوم في مهمة توصيل إلى حي الحميدية، قبل أن يُفقد الاتصال به لساعات.

لاحقًا، تم العثور عليه مقتولًا، وقد أصيب بطلق ناري في الرأس من مسافة قريبة، في ما يُرجح أن يكون **إعدامًا ميدانيًا مقصودًا** .ولا تزال جثته حتى الساعة 08:21 صباحًا من يوم التوثيق موجودة في المشفى الوطني في حمص، دون اتخاذ إجراءات جنائية معلنة للتحقيق في الحادثة.

أفادت شهادات محلية بأن عناصر مسلحة غير رسمية يُشتبه بانتمائها لما يُعرف بالأمن العام، تمارس نفوذًا فعليًا في حي الحميدية، وقد منعت أصحاب الكاميرات الأمنية من مشاركة أي لقطات تظهر الحادث، بحجة ضرورة الحصول على موافقة "الأمن العام"، ما يعزز مناخ الإفلات من العقاب والرقابة المفروضة على الأدلة.

تُظهر ملابسات الحادث أن الاستهداف قد يكون مرتبطًا بهوية الضحية الطائفية، خاصة مع تكرار حوادث مشابهة في المنطقة ذاتها، وتورط جهات شبه أمنية تفرض سيطرتها دون مساءلة، في سياق يعكس **تآكل سلطة القانون وغياب الحماية الأمنية المتكافئة** للسكان.

- **صورة الضحية يامن**

التقييم الحقوقي:

تشير هذه الحادثة إلى نمط من **الإعدامات الميدانية خارج نطاق القضاء** التي تُرتكب داخل مناطق خاضعة لسيطرة الدولة، من قبل مجموعات مسلحة يُشتبه في ارتباطها بقوى أمنية غير خاضعة للرقابة القضائية. الجريمة تمثل تهديدًا مباشرًا للحق في الحياة، وتشير إلى مناخ من **التقاعس المؤسسي في حماية المدنيين،** خصوصًا ضمن المجتمعات المحلية المصنفة على أساس طائفي. استهداف شاب مدني أعزل، يعمل في وظيفة توصيل، يكشف عن تدهور خطير في ضمان الأمن الفردي، ويعزز بيئة الخوف والانقسام داخل المدينة.

المحافظة :حماة

المكان :محافظة حماة ‹مدينة مصياف

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :القتل خارج نطاق القانون، استهداف قائم على الهوية والانتماء السياسي، إعدام ميداني، ترويع مجتمعي، تهديد للسلم الأهلي، تقاعس مؤسسي في ضبط القوى الرديفة

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات مقتل مواطن مدني في مدينة مصياف التابعة لمحافظة حماة، بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025، على يد مسلحين مجهولين يُشتبه بانتمائهم إلى جهاز الأمن العام أو إلى تشكيلات أمنية رديفة محسوبة على الحكومة السورية.

التوثيق:

وفق الشهادات: الضحية هو شقيق وزير الدفاع الأسبق في عهد بشار الأسد، علي محمود عباس، ويُرجح أن الاستهداف تم على خلفية سياسية – طائفية تتصل بمنصبه العائلي السابق، إذ لم ترد أي معطيات حول وجود صلة مباشرة للضحية بأي نشاط سياسي أو أمني.

المسلحين كانوا معروفين بتحركاتهم في المنطقة ويرتدون زياً غير رسمي، وتم تنفيذ عملية القتل بصورة مباشرة دون أي مظهر من مظاهر التوقيف أو الإجراءات القانونية. تشير طبيعة التنفيذ إلى **إعدام ميداني مقصود،** نفذه مسلحون خارج إطار القانون، في وضح النهار، ضمن منطقة خاضعة رسميًا لسيطرة الدولة السورية.

الحادثة تندرج ضمن نمط أوسع من العنف السياسي والطائفي الذي تشهده مناطق متعددة داخل البلاد، حيث تُستخدم الخلفية العائلية أو الانتماء الطائفي ذريعة للتصفية الجسدية أو التهديد.

التقييم الحقوقي:

تمثل هذه الجريمة نمطًا من **القتل العمد خارج نطاق القضاء،** نُفذ في منطقة خاضعة لسيطرة الدولة، من قبل عناصر يُشتبه بارتباطهم بجهاز أمني رديف. استهداف مدني على أساس صلات عائلية سابقة بجهات رسمية يشكل **تجاوزًا صارخًا لحدود القانون والعدالة،** ويعكس **ضعفًا مؤسسيًا في كبح جماح التشكيلات الرديفة،** التي

أصبحت تمارس التصفية دون مساءلة. كما يشير الحادث إلى تصاعد في العنف القائم على الهوية السياسية والطائفية، ما يهدد بتمزيق النسيج الاجتماعي، وترويع البيئة المدنية.

المحافظة :اللاذقية

المكان :محافظة اللاذقية ‹ريف اللاذقية الشمالي ‹قرية جناتا (شمال سقوبين)

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :محاولة اختطاف باستخدام القوة، تهديد السلامة الجسدية للنساء، ترويع مدنيين، استهداف قائم على النوع والطائفة، قصور مؤسسي في الحماية الأمنية المحلية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات وقوع **محاولة اختطاف عنيفة لفتاة في العقد الثاني من عمرها** في قرية جناتا، الواقعة شمال سقوبين في ريف اللاذقية الشمالي، بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: فإن سيارة من نوع "هيونداي سانتافيه" فضية اللون، ذات زجاج مظلل (مفيّمة) ولا تحمل لوحات تسجيل، اعترضت طريق الفتاة أثناء سيرها بمفردها في أحد شوارع القرية. ترجل منها شخصان حاولا الإمساك بها بالقوة، مستخدمين قطعة قماش (محرمة) يُعتقد أنها مبللة بمادة مخدّرة، في محاولة لإفقادها الوعي وإجبارها على دخول السيارة.

تدخّل أحد شبان القرية، الذي صادف وجوده في المكان، أدى إلى إفشال عملية الخطف، حيث لاذ المهاجمون بالفرار على الفور، فيما تولّى الشاب مرافقة الفتاة إلى منزل عائلتها.

الحادثة أثارت موجة من الرعب والغضب في القرية ذات الغالبية العلوية، وسط **غياب كامل لأي استجابة أمنية رسمية فورية**، رغم خطورة الأسلوب المستخدم في محاولة الاختطاف، وطبيعة السيارة (بدون لوحات،

مظللة الزجاج) التي تُعد مؤشرًا خطيرًا على احتمالية ارتباط الفاعلين بجهات نافذة أو تمتعهم بغطاء من الحصانة المحلية.

التقييم الحقوقي:

تشكل هذه الحادثة تهديدًا مباشرًا للحق في الأمان الشخصي وحرية التنقل، وهي **محاولة اختطاف باستخدام وسائل مخدرة وأسلوب عنيف ضد قاصر أنثى،** في بيئة مدنية خاضعة لسيطرة الدولة. تكشف الواقعة **فشلًا واضحًا في آليات الحماية المحلية، وتآكل الثقة المجتمعية في المؤسسات الأمنية،** خاصة في المناطق المصنفة رسميًا كمناطق "آمنة". كما أن تكرار هذا النمط من الجرائم في بيئات محددة طائفيًا قد يشير إلى **نمط تمييزي ضمني أو مقصود،** سواء لأغراض سياسية أو جنائية منظمّة.

المحافظة :دير الزور

المكان :محافظة دير الزور <الريف الشرقي <بلدة الكشمة (شط الجزيرة)

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :الاعتقال التعسفي، انتهاك حرمة المنازل، ترويع المدنيين، الاستخدام المفرط للقوة، الإيذاء الجسدي، التعدي على الملكية الخاصة، الإفلات من العقاب، إساءة استخدام السلطة الأمنية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام جهاز الأمن العام التابع للإدارة الذاتية بشن حملة مداهمات واعتقالات واسعة في عدد من قرى وبلدات الريف الشرقي من محافظة دير الزور، بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025.

شملت الحملة بلدة **الكشمة** الواقعة في **شط الجزيرة شرقي بلدة الجلاء**، وامتدت من منطقة **حارة الشحادة غربًا إلى مسجد قباء شرقًا،** حيث تم اعتقال **سبعة مواطنين مدنيين** دون أوامر توقيف قانونية، أو عرضهم على جهة قضائية مختصة، في انتهاك واضح للإجراءات الأصولية والضمانات القانونية للحرية الفردية.

التوثيق:

وفق الشهادات: العملية تخللها سلسلة من الانتهاكات المتراكبة، أبرزها:

- **تحطيم أثاث المنازل** خلال عمليات التفتيش دون مذكرات رسمية
- **السطو على ممتلكات شخصية** ووقائع سرقة موثقة
- **إعطاب سيارتين** مدنيتين داخل نطاق الحملة
- **إصابة ثلاثة مواطنين بجروح بأدوات حادة** خلال الاشتباك أو مقاومة الاعتقال
- **إطلاق نار عشوائي في الهواء** أحدث ذعرًا بين النساء والأطفال، وترك آثارًا نفسية ومجتمعية خطيرة

الحملة لم تُرفق بأي بيان رسمي يوضح الأسباب أو الجهات المستهدفة، كما لم تُعرض قائمة المعتقلين أو تُوجه إليهم تهم قانونية، في ظل ما يُعتبر **نهجًا متكررًا من التوقيف العشوائي دون محاكمة عادلة.**

التقييم الحقوقي:

تعكس الحملة نمطًا من **الاعتقالات التعسفية والانتهاكات الجماعية للحقوق الأساسية للمدنيين** في مناطق خاضعة لسلطة أمر واقع، ضمن بيئة قانونية غائبة أو هشّة.

يشكل تزامن الاعتقال مع تحطيم ممتلكات خاصة، وترويع المدنيين، واستخدام العنف الجسدي، **نمطًا ممنهجًا من سوء استخدام السلطة الأمنية** وغياب المحاسبة.

يشير تكرار هذه الممارسات إلى **غياب منظومة رقابة قضائية مستقلة**، وترك السكان تحت سلطة ميدانية منفلتة من المعايير القانونية والحقوقية الدنيا.

ثالثا – الحكومة الإسرائيلية

المحافظة :ريف دمشق

المكان :محافظة ريف دمشق <منطقة بيت جن <تلة باط الوردة (محيط البلدة)

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :اعتداء جوي أجنبي على سيادة دولة، استخدام طائرة مسيّرة هجومية، تهديد مباشر للأمن المدني، خرق للقانون الدولي، استهداف محتمل دون إعلان حالة نزاع

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات تنفيذ **طائرة مسيرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي،** بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025، لضربة جوية استهدفت **تلة باط الوردة** الواقعة في محيط بلدة **بيت جن** التابعة لمحافظة ريف دمشق.

التوثيق:

وفق الشهادات: الهجوم تم بطائرة مسيرة، دون إعلان رسمي من قبل إسرائيل حول طبيعة الهدف أو مبررات الاستهداف، ولم ترد معلومات مؤكدة عن وقوع إصابات بشرية بين السكان المدنيين في المنطقة حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

ورغم عدم تسجيل خسائر بشرية، فإن الضربة وقعت قرب بلدة مأهولة بالسكان، ما أدى إلى حالة من الذعر بين الأهالي، وتعدّ في جوهرها **خرقًا للسيادة السورية، وتهديدًا مباشرًا للأمن المجتمعي،** مع احتمال تعريض حياة المدنيين للخطر، خصوصًا أن المنطقة لا تُعد منطقة اشتباك نشط أو ساحة معركة.

التقييم الحقوقي:

يشكل هذا الهجوم **انتهاكًا مباشرًا لسيادة الدولة السورية، واستخدامًا غير مشروع للقوة المسلحة في غياب حالة نزاع مسلح معلنة بين الطرفين.** كما أنه يُظهر **الاستخفاف بحياة المدنيين القريبين من مناطق القصف،** ويُهدد مبدأ الحماية المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، حتى في حال استهداف هدف عسكري مفترض، بسبب غياب التناسب والتمييز.

المحافظة :القنيطرة

المكان :محافظة القنيطرة ‹ريف القنيطرة الأوسط ‹بلدة بئر عجم وقرية رويحينة

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :خرق لسيادة الدولة، توغل عسكري بري، تهديد للسكان المدنيين، انتهاك لقواعد القانون الدولي، استفزاز عسكري في منطقة نزاع غير نشط

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات توغلًا عسكريًا مباشرًا نفذته قوة تابعة للجيش الإسرائيلي داخل الأراضي السورية، وتحديدًا في ريف محافظة القنيطرة الأوسط، بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: دخلت القوة العسكرية المؤلفة من **سبع آليات عسكرية وناقلات جنود** بلدة **بئر عجم** بريف القنيطرة الأوسط، فيما تابعت وحدة أخرى من القوة ذاتها تقدمها داخل **قرية رويحينة** في الريف نفسه، في **توغل ميداني بري علني** لم يُرافقه أي اشتباك، لكنه شكّل **انتهاكًا واضحًا وخطيرًا للسيادة السورية، وتهديدًا مباشرًا للسكان المدنيين** في المنطقتين.

لم تُسجل إصابات بشرية حتى لحظة إعداد التقرير، إلا أن الحادثة تسببت بحالة من الهلع بين السكان المحليين، خاصة أن مناطق بئر عجم ورويحينة تُعد ذات طبيعة زراعية وسكنية، ولا توجد فيها مؤشرات على نشاط عسكري مباشر أو انتشار لقوات نظامية.

وتُعد هذه الحادثة استمرارًا لنمط متكرر من الاعتداءات والتوغلات الإسرائيلية في الجنوب السوري، لا سيما في المناطق الحدودية في القنيطرة، والتي غالبًا ما تتم خارج أي إشراف دولي أو تنسيق مع الأمم المتحدة، ما يكرّس واقع الإفلات من المحاسبة الدولية ويُقوّض قواعد القانون الدولي.

التقييم الحقوقي:

يشكل التوغل العسكري الإسرائيلي **انتهاكًا صارخًا لسيادة الدولة السورية ووحدة أراضيها**، ويُعد **عملاً عدائيًا مخالفًا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.** يُهدد هذا السلوك أمن وسلامة السكان المدنيين، ويُقوّض أي جهود لضبط الحدود في منطقة تشهد هشاشة أمنية، خاصة أن التوغل تم في قرى لا تُصنف كأهداف عسكرية مشروعة. الوجود المؤقت أو الدائم لقوة أجنبية دون موافقة الدولة المعنية يُعد خرقًا خطيرًا للقانون الدولي، بغض النظر عن وجود اشتباك مباشر أو لا.

المحافظة :القنيطرة

المكان :محافظة القنيطرة ←ريف القنيطرة الأوسط ←بلدة بئر عجم

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :توغل عسكري أجنبي، خرق لسيادة الدولة، تهديد مباشر للسكان المدنيين، انتهاك للقانون الدولي

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات دخول قوة عسكرية إسرائيلية مؤلفة من **سبع آليات وناقلات جنود** إلى **بلدة بئر عجم** الواقعة في ريف القنيطرة الأوسط، بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: التوغل جرى في وضح النهار، دون إعلان حالة اشتباك أو صدور أي بلاغ رسمي من الجانب الإسرائيلي أو من الجهات السورية، ما تسبب بحالة ذعر داخل البلدة، خاصة أن **المنطقة سكنية بالكامل ولا توجد فيها أهداف عسكرية معلنة.**

هذا التحرك يأتي في إطار تصعيد ميداني متكرر للقوات الإسرائيلية في الجنوب السوري، وسط غياب أي رد فعل دولي فاعل، وغياب التنسيق مع قوات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة (أوندوف).

التقييم الحقوقي:

يشكل الحدث **انتهاكًا مباشرًا لسيادة الدولة السورية**، وتهديدًا للأمن المدني في منطقة خالية من النزاع النشط. التوغل دون وجود حالة طوارئ أو هدف مشروع يُعد تصرفًا عدائيًا غير مبرر.

المحافظة :القنيطرة

المكان :محافظة القنيطرة ‹ريف القنيطرة الأوسط ‹قرية رويحينة

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :توغل عسكري أجنبي، تهديد أمني مباشر، خرق لسيادة الدولة، عمل عدواني في بيئة مدنية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات **تحرك قسم من القوة الإسرائيلية المتوغلة في بئر عجم باتجاه قرية رويحينة** المجاورة، حيث واصلت الآليات العسكرية تقدمها في محيط القرية، وسط صمت رسمي من الحكومة السورية.

التوثيق:

وفق الشهادات: القرية تقع ضمن منطقة زراعية–سكنية لا تشهد أي تواجد عسكري ظاهر، مما يجعل الوجود العسكري الأجنبي فيها **انتهاكًا واضحًا لمبدأ التناسب وعدم التسبب بالرعب المدني.**

التقييم الحقوقي:

يشير التوغل في رويحينة إلى **استراتيجية توسع عدائي غير معلن**، ويعكس **انتهاكًا للبيئة المدنية والسلم الأهلي**، في ظل انعدام المسوّغات القانونية.

المحافظة :القنيطرة

المكان :محافظة القنيطرة ‹الريف الجنوبي ‹شمال سد كودنا ‹قرب عين زيوان

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)
نوع الانتهاك :توغل بري عسكري، خرق للسيادة، تهديد بيئة مدنية، استعراض قوة في منطقة حدودية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات **توغل قوة إسرائيلية مؤلفة من تسع سيارات عسكرية** في منطقة شمال سد كودنا، قرب بلدة عين زيوان في ريف القنيطرة الجنوبي، وذلك بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: جاء التوغل في إطار متزامن مع عمليات مشابهة في بلدات أخرى بالقنيطرة، ما يُظهر **تصعيدًا عسكريًا مدروسًا بهدف الضغط أو التمركز دون إشعال نزاع مباشر.**

التقييم الحقوقي:

يعكس الحدث **استغلالًا للفراغ الأمني والتفويض الدولي في منطقة وقف إطلاق النار**، وخرقًا مباشرًا للسيادة دون سند قانوني.

المحافظة :القنيطرة

المكان :محافظة القنيطرة ‹ريف القنيطرة الأوسط ‹قرية زبيدة الغربية

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)
نوع الانتهاك :توغل عسكري أجنبي، نصب حاجز مؤقت قرب مرفق تعليمي، تهديد مباشر للأطفال والمدنيين، خرق لسيادة الدولة، مخالفة لقواعد حماية المنشآت المدنية في القانون الدولي الإنساني

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام **قوة عسكرية إسرائيلية بالتوغل داخل قرية زبيدة الغربية** الواقعة في ريف القنيطرة الأوسط، بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025، حيث قامت **بنصب حاجز مؤقت قرب مدرسة تعليمية مدنية** في القرية، قبل أن تغادر الموقع بسيارة من نوع "فان" عسكرية، وفق ما وثقه شريط مصور تداوله سكان محليون.

التوثيق:

وفق الشهادات: يأتي هذا التوغل كجزء من **سلسلة عمليات ميدانية متزامنة نفذها الجيش الإسرائيلي داخل أراضي محافظة القنيطرة في اليوم ذاته،** وشملت بلدات بئر عجم، رويحينة، شمال سد كودنا، وأخيرًا زبيدة الغربية.

وجود الحاجز العسكري قرب مدرسة يتنافى مع القواعد الدولية التي تحظر استخدام المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية، سواء أثناء النزاع أو في إطار أعمال عدائية غير معلنة، ويُعرض حياة الطلاب والمعلمين للخطر، ويخلّف آثارًا نفسية سلبية على المجتمع المحلي، لا سيما الأطفال.

التقييم الحقوقي:

يشكل الحدث **انتهاكًا مركبًا للسيادة الوطنية وللقانون الدولي الإنساني،** من خلال نصب حاجز عسكري داخل بلدة مدنية قرب مرفق تعليمي، وبدون أي إعلان عن حالة نزاع أو تفويض دولي. وجود قوات أجنبية مسلحة قرب مدرسة يُعد **تهديدًا واضحًا للأطفال والمدنيين، وإخلالًا بالمعايير التي تحمي المنشآت التعليمية من الاستخدام العسكري.** يُضاف هذا الانتهاك إلى سلسلة من التوغلات المنسقة التي نفذتها القوات الإسرائيلية داخل ريف القنيطرة في اليوم ذاته، ما يُشير إلى **تصعيد منظم خارج إطار القانون الدولي.**

رابعا – الحكومة التركية

المحافظة :حلب

المكان :محافظة حلب ‹ريف حلب الشرقي ‹جنوب بلدة الخفسة ‹شرقي دير حافر

التاريخ: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 04 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك :قصف جوي أجنبي لموقع مدني، إصابة مدنيين، استهداف غير مشروع بذريعة عسكرية، خرق لمبدأ التمييز، تهديد حياة المدنيين، انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات تنفيذ **غارة جوية نفذها سلاح الجو التركي** بتاريخ 03 كانون الأول / ديسمبر 2025، استهدفت **موقعًا مدنيًا يضم مجموعة من السكان المحليين جنوب بلدة الخفسة، الواقعة في ريف حلب الشرقي، شرق دير حافر.**

التوثيق:

وفق الشهادات: الهجوم أسفر عن **إصابة أربعة مدنيين بجروح متفاوتة،** نُقلوا على إثرها إلى مراكز طبية في المنطقة.

بررت وزارة الدفاع التركية أو وسائل إعلام مقربة منها الهجوم بادعاء وجود عناصر من "قوات سوريا الديمقراطية – قسد" في الموقع المستهدف، إلا أن **شهادات محلية وصور ميدانية أكدت غياب أي مظاهر عسكرية أو نقاط انتشار لقوات قسد في المكان لحظة القصف،** كما لم يُسجل أي اشتباك سابق أو وجود مسلح ظاهر.

تشكل هذه الحادثة **خرقًا خطيرًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، لا سيما في ما يتعلق بحماية المدنيين أثناء الأعمال العدائية،** ويُعد هذا القصف استمرارًا لنمط متكرر من الغارات الجوية التركية في مناطق شمال وشمال شرقي سوريا، تحت ذرائع أمنية دون تفريق واضح بين المدني والعسكري، ودون وجود إعلان رسمي عن حالة نزاع مسلح مع القوات المحلية.

التقييم الحقوقي:

يُعد هذا الاستهداف الجوي **انتهاكًا جسيمًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني، وخاصة مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومبدأ التناسب في استخدام القوة.** القصف تم دون وجود إثبات على وجود هدف عسكري مشروع، وفي محيط مدني مكشوف، ما يجعله **هجومًا غير مشروع يُعرّض حياة المدنيين للخطر المباشر**، ويُشكّل **خرقًا لسيادة الدولة السورية**، وامتدادًا لنمط **التدخل العسكري التركي خارج إطار القانون الدولي.**